



شرح كتاب الروض المربع على زاد المستقنع

الدرس الثالث عشر / تابع باب فروض الضوء وصفته



سلسلة المحاضرات الصوتية للشرح:

[صفحة شرح الروض المربع على التليجرام](#)

[شرح كتاب الروض المربع على إسلام ويب](#)

[رابط المتن: متن كتاب الروض المربع على موقع المكتبة الشاملة](#)

[والتفريغات تنشر على صفحة: تفريغ شرح الروض المربع](#)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم، أما بعد:

(فإن نوى ما تسن له الطهارة كقراءة قرآن وذكر وأذان ونوم وغضب ارتفع حدثه (أو) نوى (تجديدًا مسنونًا) بأن صلى بالوضوء الذي قبله (ناسيا حدثه ارتفع) حدثه؛ لأنه نوى طهارة شرعية، (وإن نوى) من عليه جنابة (غسلا مسنونًا) كغسل الجمعة، قال في "الوجيز": ناسيا (أجزأ عن واجب) كما مر فيمن نوى التجديد، (وكذا عكسه) أي إن نوى واجبا أجزأ عن المسنون، وإن نواههما حصلا، والأفضل أن يغتسل للواجب ثم للمسنون كاملا، (وإن اجتمعت أحداث) متنوعة ولو متفرقة (توجب وضوءا أو غسلا فنوى بطهارته أحدها) لا على أن لا يرتفع غيره (ارتفع سائرهما) أي باقية؛ لأن الأحداث تتداخل، فإذا ارتفع البعض ارتفع الكل. (ويجب الإتيان بها) أي بالنية (عند أول واجبات الطهارة وهو التسمية) فلو فعل شيئا من الواجبات قبل النية لم يعتد به، ويجوز تقديمها بزمان يسير كالصلاة ولا يبطلها عمل يسير. (وتسن) النية (عند أول مسنوناتهما) أي مسنونات الطهارة كغسل اليدين في أول الوضوء (إن وجد قبل واجب) أي قبل التسمية (و) (يسن) (استصحاب ذكرها) أي تذكر النية (في جميعها) أي جميع الطهارة لتكون أفعالها مقرونة بالنية، (ويجب استصحاب حكمها) أي حكم النية بأن لا ينوي قطعها حتى يتم الطهارة، فإن عربت عن خاطره لم يؤثر، وإن شك في النية في أثناء طهارته استأنفها إلا أن يكون وهما كالوسواس فلا يلتف إليه ولا يضر إبطالها بعد فراغه ولا شك بعده.

فوقفنا عند قول المؤلف -رحمه الله-: "فإن نوى ما تسن له الطهارة" -وهذا في تنمة كلامه على كون النية شرطًا لصحة الطهارة من الأحداث كلها.

قال: "والنية شرطٌ لطهارة الأحداث كلها".

قال -رحمه الله-: "فإن نوى ما تُسنُّ له الطهارة كقراءة قرآن وذكر وأذان ونوم وغضب، ارتفع حدثه، أو نوى تجديدًا مسنونًا بأن صلى بالوضوء الذي قبله ناسيًا حدثه، ارتفع حدثه؛ لأنه نوى طهارةً شرعية".

هنا عدة تنبيهات أو مباحث:

أولاً: المؤلف -رحمه الله- قال: "فإن نوى ما تسن له الطهارة" عرفنا فيما سبق أن المتوضئ إذا نوى رفع الحدث أو الطهارة لما لا يباح إلا بالطهارة، فإن ذلك يرفع حدثه، هذه النية المعتبرة، ينوي رفع الحدث، أو الطهارة لما لا يباح

إلا بالطهارة كالصلاة والطواف ومس المصحف؛ لأن ذلك يستلزم رفع الحدث، لكن هنا يذكر المؤلف أمراً آخر وهو: إذا نوى الإنسان بوضوئه ما تسن له الطهارة، وليس ما تجب له الطهارة، بأن ينوي مثلاً الوضوء لقراءة القرآن وليس لمس المصحف، قراءة القرآن، هذه القراءة بدون مس للمصحف يُسن لها الطهارة، وكذلك ذكر الله -عز وجل- كما ثبت في السنة أن النبي صلى الله عليه وسلم -قال: "كرهت أن أذكر الله إلا على طهارة"، وكذلك الأذان سيأتي أنه يُستحب أن يكون الإنسان متوضئاً في الأذان، ولكن ليس ذلك واجباً، وكذلك النوم يُسن الوضوء للنوم، والغضب إذا غضب الإنسان يتوضأ. كل هذا وأشباهه مما تسن له الطهارة، وسيأتي ذكر ذلك كله إن شاء الله.

إذا نوى الإنسان ما تسن له الطهارة، ارتفع حدثه، لماذا؟ لأنه نوى طهارةً شرعية = حدثه ارتفع.

لاحظ هنا أنه قال في معنى التجديد المسنون: "بأن صلى بالوضوء الذي قبله" إذا التجديد المسنون هو التجديد الذي صلى الإنسان فيه بالوضوء الذي قبله صلاة، وليس مجرد أن يجدد الإنسان وضوءه هكذا وهو متوضئ مثلاً للصلاة التي قبلها ولم يصل بينهما ثم توضأ مرة ثانية = لا يكون تجديداً مسنوناً، وإنما يسن التجديد إن صلى بينهما، فيصلي بين الوضوءين صلاة، حينئذٍ نقول إن التجديد مسنون.

يقول المؤلف -رحمه الله تعالى-: "إن نوى تجديداً مسنوناً" يعني "بأن صلى بالوضوء الذي قبله ناسياً -حدثه- ارتفع حدثه" ارتفع حدثه بهذا التجديد المسنون، هل يعود على المسألتين؟ وهما قوله: "فإن نوى ما تسن له الطهارة" وقوله: "أو نوى تجديداً مسنوناً"، أو يعود على المسألة الثانية فقط؟ الحمل على المسألتين جميعاً إليه ميل بعض الفقهاء -رحمهم الله- ومنهم الخلوتي، وهذا الذي ذكره ابن قاسم -رحمه الله- في حاشيته، قال: "فإن نوى الوضوء المسنون أو التجديد عالماً حدثه لم يرتفع حدثه لتلاعبه" فأعاد قوله "ناسياً حدثه" على المسألتين جميعاً.

وأما البهوتي في الكشف في شرح الإقناع، فحمل ذلك على التجديد فقط، فإنه لما ذكر الحجاوي -رحمه الله- هذه المسألة في الإقناع قال: "فإن نوى ما تسن له الطهارة أو نوى التجديد إن سُن -أي إن سُن التجديد- ناسياً حدثه ارتفع"، فقال البهوتي -رحمه الله-: "وقوله: 'ناسياً حدثه' أي حال نيته للتجديد، هذا هو المتبادر من عبارة المصنف وإن احتمل عوده للمسائل الثلاث، قاله الشهاب الفتوحي، ومفهومه أنه لو كان عالماً بحدثه لم يرتفع لتلاعبه" فحملة البهوتي -رحمه الله- على المسألة الثانية هذه وهي "إن نوى تجديداً مسنوناً" خلافاً لما حمله الخلوتي وتبعه ابن قاسم على المسألتين جميعاً.

وكلام البهوتي فيما يظهر أقعد؛ لأنه إذا توضحاً للنوم مثلاً، فقد نوى طهارة شرعية وليس متلاعباً وقد علل الشارح -رحمه الله- رفع حدثه إذا كان ناسياً في التجديد المسنون بأنه نوى طهارة شرعية، فيقال ما الفرق، أليس ما تسن له الطهارة قد نوى فيه طهارة الشرعية؟ وهذا ظاهر، ولهذا صرح عثمان -رحمه الله- في حاشيته بهذا وأنه "في الحدث الأصغر إذا قصد ما يُسن له كقراءة القرآن ذاكراً لحدثه ارتفع بخلاف الأكبر فإنه لو نوى بغسله شيئاً يُسن له الغسل كالعيد مع تذكره للواجب عليه لا يرتفع الأكبر" وهذا موافق لكلام صاحب الوجيز الذي سيأتي -إن شاء الله-.

"فالفرق بين هذين البابين مهم" كما قال عثمان -رحمه الله-، لذلك كلام البهوتي أقعد. الخلوتي -رحمه الله- يقول: "قوله: 'ناسياً' هل هو حال من قوله 'فلو نوى' أو من قوله 'صلى' أو من قوله 'نوى' المقدرة في قوله 'التجديد' فقط؟" لكن كلام البهوتي كما ذكرت أقعد والفرق ظاهر، لأنه في مسألة التجديد متلاعب كما هو واضح وقد عللوا به، وأما فيما إذا نوى ما تسن له الطهارة فقد نوى طهارة شرعية، وهذا عين ما عللوا به في التجديد المسنون حال كونه ناسياً، فالمتطهر طهارة مستحبة = متطهر طهارة شرعية، وهو مثاب عليها، فلا وجه لمنعه من الصلاة بطهارته تلك، إذ كيف يُقال لمن توضأ للنوم أو للغضب مثلاً: "لا تصل بهذا الوضوء إلا إذا كنت ناسياً الحدث"؟

هذا ما ذكره عثمان حيث قال: "إنه يرتفع إذا قصد بطهارته شيئاً يسن له ذاكراً لحدثه بخلاف الأكبر، فإنه لو نوى بغسله شيئاً يسن له الغسل كالعيد مع تذكره الواجب عليه، لا يرتفع الأكبر".

وأيضاً مفهوم كلام المؤلف -رحمه الله- أنه لو كان عالماً بحدثه -فيما إذا نوى تجديدًا مسنونًا- لم يرتفع لتلاعبه. قال البهوتي -رحمه الله- في شرح الإقناع: "ومفهومه أنه لو كان عالماً بحدثه لم يرتفع لتلاعبه"، وقال في الحاشية، البهوتي -رحمه الله- قال في الحاشية: "وفي كلام الشهاب الفتوحي أن المذهب أنه يرتفع وعمله بما لا يظهر لي وجهه". كلام الشهاب الفتوحي نقله ابن عوض في حاشيته على هداية الراغب فقال: "قال الجد الشهاب: 'ومفهوم كلامه أنه إذا لم يكن ناسياً حدثه أنه لا يصح ولا يرتفع، والمذهب أنه يرتفع وهو قياس ما تقدم فيما إذا نوى ما تسن له الطهارة من الارتفاع مطلقاً سواء كان ناسياً حدثه أو لا'". وهذه إحدى طرق ثلاث وهو أصحها.

وقال الدنوشري: "وقوله 'ناسياً حدثه' ليس بقيد حيث صلى بينهما، بل لو كان ذاكراً لحدثه حينئذٍ ونوى التجديد أجزاء ذلك؛ لأنه وضوء مستحب حينئذٍ شرعاً، وكذلك لو نوى صلاة وأنه لا يستبيح غيرها ارتفع حدثه ولغى تخصيصه" انتهى كلامه ما في كلامهم هنا من الضعف؛ لأن هذا متلاعب كيف يقال إنه أتى طهارة مستحبة! ولهذا علل البهوتي وعثمان في هداية الراغب عدم الارتفاع بقولهما "لتلاعبه" وجعل قيد "ناسياً حدثه" عائداً على مسألة ما تسن له الطهارة، وفي هذا خلاف كما ذكرته.

طيب، هنا أيضاً شيء آخر وهو قول المؤلف -رحمه الله-: "فإن نوى ما تسن له الطهارة" ذكر أمثلة، الكاف هنا للتمثيل، قال: "كقراءة قرآن وذكر وأذان ونوم وغضب ارتفع حدثه". وقد ذكر في الإنصاف ما تسن له الطهارة، فقال: "الغضب والأذان ورفع الشك" -يعني في الحدث الأصغر- "والنوم وقراءة القرآن والذكر وجلوسه بالمسجد ونحوه، وقيل ودخوله قدمه في الرعاية، وقيل وحديث وتدريس علم وقدمه في الرعاية أيضاً، وقيل: وكتابته، وقال في النهاية: 'وزيارة قبر النبي -صلى الله عليه وسلم-'، وقال في المغني وغيره" يعني وغير صاحب المغني "وأكل،

قال الأصحاب: ومن كل كلام محرم كالغيبة ونحوها، وقيل لا، وكل ما مسته النار" يعني ومن كل ما مسته النار "والفقهة وأطلقها ابن تيم وابن حمدان وابن عبيدان والزرکشي والفروع وكذا في مجمع البحرين في الفقهة".

وذكر كثيراً من ذلك الحجاوي في الإقناع، وكذلك في المنتهى، وفات صاحب الإنصاف: إرادة فعل منسك من مناسك الحج والعمرة، كوقوف بعرفة ورمى جمار غير طواف = فتجب فيه كما سيأتي، وبأني أيضاً أنه يُسن لأكل وشرب ووطء لجنب ونحوه. وقال الخلوتي في حاشية المنتهى: "يؤخذ من الحديث الذي استدل به الشارح لاستحباب الغسل من غسل الميت وهو قوله -صلى الله عليه وسلم-: 'مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا فَلْيَغْتَسِلْ وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ' استحباب الوضوء من حمل الميت". وقال أيضاً عند قول صاحب المنتهى: "وجلس بمسجد وقيل: ودخوله وحديث وتدریس علم وأكل وزیارة قبره -صلى الله عليه وسلم-" قال الخلوتي: "قوله 'وقيل ودخوله' من هنا ضعيف" لأنه صدره بـ "قيل". فهذا من الفوائد المتعلقة بقوله: "ما تسن له الطهارة".

طيب، قال المؤلف -رحمه الله-: "وإن نوى من عليه جنابة غُسلًا مسنونًا -كغسل الجمعة- قال في الوجيز: 'ناسيًا' أجزاً عن واجب" وعرفنا أن الوجيز هو -لا أدري سبق التنبيه على ذلك أو لا- الوجيز هو للحسن بن يوسف بن أبي السريـمـي الدجيلي، وهو كتاب من الكتب المهمة في المذهب ونقل منه في الإنصاف كثيراً، فقال المؤلف -رحمه الله- هنا: "إن نوى غُسلًا مسنونًا أجزاً عن واجب" يعني إن نوى الإنسان غُسلًا مسنونًا كأن ينوي غسل الجمعة أو غسل العيد، فإن ذلك يجزئه عن الغسل الواجب أي لجنابة ونحوها، كحيض ونفاس. قال في الوجيز: "ناسيًا" يعني إن كان ناسيًا للحدث الذي أوجبه، وكما يقول الشارح -رحمه الله- في كشاف القناع: "وهو مقتضى قولهم فيما سبق أو نوى التجديد ناسيًا حدثه، خصوصاً وقد جعلوا تلك أصلاً لهذه فقاسوها عليها"

هذا كلام الشيخ البهوتي -رحمه الله- في شرح الإقناع في هذه المسألة.

وقد ذكر المرادوي في الإنصاف: "أن الحكم هنا كالحكم فيما إذا نوى ما تسن له الطهارة خلافاً ومذهباً عند أكثر الأصحاب". وعرفنا أن البهوتي قال في شرح الإقناع: "وهو مقتضى قولهم فيما سبق أو نوى التجديد ناسياً حدثه". إذاً قال المؤلف -رحمه الله تعالى-: "إن نوى غُسلًا مسنونًا" ذكر قول الوجيز هنا "قال في الوجيز: 'نا سيًا' أجزاً عن واجب كما مر فيمن نوى التجديد" فلو نوى غُسلًا مسنونًا كغسل الجمعة أو غسل العيد فإنه يجزئه عن الغسل الواجب.

وكذلك عكس هذه المسألة، قال: "وكذا عكسه، أي إن نوى واجباً أجزاً عن المسنون" وهذا بطريق الأولى، لكن هنا ما معنى أجزاً؟ يقول الخلوئي -رحمه الله-: "أجزاً عن الآخر أي سقط الطلب" معلوم أن الواجب مطلوب جزماً والمستحب مطلوب لا على سبيل الجزم، يعني لا إثم، لا إثم على من لم يفعله -المستحب- ولكنه مطلوب شرعاً مطلوب حصوله، لكن الواجب مطلوب حصوله مع الإثم فيمن تركه، كلاهما مطلوب. "إذاً نوى أحدهما أجزاً عن الآخر أي سقط الطلب المتعلق بالآخر، لكن لا ثواب في غير المنوي منها" هكذا فسر -ه الخلوئي -رحمه الله تعالى-.

وأما البهوتي في شرح الإقناع فقال: "وإن نوى غُسلًا مسنونًا أجزاً عن الآخر وكذا عكسه، فإذا نوى غُسلًا واجباً أجزاً عن المسنون بطريق الأولى، وإن نواههما حصلاً أي حصل له ثوابهما، وعلم منه أن اللتين قبلهما ليس له فيهما إلا ثواب ما نواه وإن أجزاً عن الآخر" ثم قال: "وليس المراد بالإجزاء هنا سقوط الطلب" لاحظ أن الخلوئي قال: "أجزاً عن الآخر أي سقط الطلب" والبهوتي قال: "وليس المراد بالإجزاء هنا سقوط الطلب بدليل قوله" يعني قول صاحب الإقناع "والمستحب أن يغتسل للواجب غُسلًا ثم للمسنون غُسلًا آخر؛ لأنه أكمل".

إذا، كلام الخلوقي أنه لا يُطلب -سقط الطلب- وأما كلام البهوتي فإنه قال: لا، ليس المراد سقوط الطلب، وكلام البهوتي -رحمه الله- أظهر، وما ذكره واضح في أنهم صرّحوا بأنه يُستحب أن يغتسل للواجب غُسلًا ثم للمسنون غُسلًا آخر.

قال -هنا في الروض-: "وإن نواهما حصلا".

"وإن نواهما" يعني نوى الواجب والمسنون.

"حصلا" يعني حصل له ثوابهما.

"والأفضل أن يغتسل للواجب ثم للمسنون كاملاً" يعني غُسلًا كاملاً، فإذا كان على الإنسان غسل جنابة، وهو أيضًا سيغتسل للجمعة، فإن نواهما بغسل واحد أجزأ ذلك وحصل له ثوابهما؛ لأنه "لكل امرئ ما نوى"، والأكمل أن يغتسل لهذا غُسلًا ولهذا غُسلًا، وإن نوى الغسل المسنون أجزأ عن الواجب إذا كان ناسيًا الحدث، وكذلك عكسه الواجب يجزئ عن المسنون بطريق الأولى.

ثم قال -رحمه الله-: "وإن اجتمعت أحداث متنوعة ولو متفرقة" يعني ولو كانت هذه الأحداث في أوقات.

"توجب وضوءًا أو غُسلًا" يعني مثلاً بول وغائط وريح ونوم ولمس المرأة بشهوة، هكذا أحداث متعددة كل منها يوجب وحده الوضوء، أو كل منها يوجب وحده الغسل، كأن يجتمع مثلاً جماع وخروج مني وحيض، وكانت هذه الأحداث التي اجتمعت على الإنسان متفرقة، يعني وقعت في أوقات مختلفة.

"فنوى بطهارته أحدها" يعني فنوى بوضوئه رفع أحد هذه الأحداث، نوى الطهارة من البول مثلاً، نوى الوضوء من البول، أو نوى الغسل من خروج المني أو من الجماع وحده.

"نوى بطهارته أحدها"، فهذا له حالتان:

- إما أن ينوي ذلك على ألا يرتفع غيره.

- وإما أن ينوي ذلك لا على ألا يرتفع غيره.

"فإن نوى بطهارته أحدها" ارتفع الذي نواه وارتفع سائرهما، بشرط أن لا تكون نيته ألا يرتفع غيره، يعني إذا نوى بطهارته أحد هذه الأحداث = ارتفع الذي نواه وارتفع سائر الأحداث؛ لأن الأحداث تتداخل، فإذا نوى بعضها غير مخصص له بالأ يرتفع غيره = ارتفع الجميع، كما لو نوع رفع الحدث وأطلق.

وإن نوى أحدها، يعني أحد هذه الأحداث، ونوى عند نيته هذه ألا يرتفع غيره = لم يرتفع غيره، لماذا؟ لأنه قد تطهر بنية بقاء بقية الأحداث، تطهر بنية رفع حدث البول مثلاً مع بقاء حدث الغائط وحدث النوم، فلم يرتفع سوى ما نواه؛ لأن النبي - عليه الصلاة والسلام - قال: "وإنما لكل امرئ ما نوى" وإلا للزم حصول عمل لم ينوه. إذًا، قال الشارح - رحمه الله -: "لا على ألا يرتفع غيره، ارتفع سائرهما" أي باقيها.

"لأن الأحداث تتداخل، فإذا ارتفع البعض ارتفع الكل" وهذا واضح، وتعليله واضح في كلامهم.

ثم قال: "ويجب الإتيان بها أي بالنية عند أول واجبات الطهارة وهو التسمية" ويجب الإتيان بالنية عند أول واجبات الطهارة وهو التسمية.

"فلو فعل شيئاً من الواجبات قبل النية لم يعتد به" يجب الإتيان بالنية أي بنية الطهارة عند أول الواجبات؛ لأن الواجب أن تستوعب النية جميع الطهارة، جميع الوضوء، جميع الغسل، وأول واجب هو التسمية، كما سبق لنا أن التسمية واجبة وأما غسل الأعضاء والترتيب والمواولة فهي من الفروض.

فقال: "ويجب الإتيان بها أي بالنية عند أول واجبات الطهارة - وهو التسمية، فلو فعل شيئاً من الواجبات قبل النية لم يعتد به" لأنه كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: "إنما الأعمال بالنيات".

قال: "ويجوز تقديمها بزمان يسير كالصلاة" يعني يجوز تقديم النية على الطهارة بزمان يسير، كما أنه يجوز في الصلاة أن تقدم نية الصلاة عليها بزمان يسير، ولا يجوز بزمان طويل.

قال: "ولا يبطلها عمل يسير" يعني ولا يبطل النية عمل يسير قبل الشروع في الطهارة، فإن كان العمل كثيراً بطلت واحتاج إلى استثنائها، إلى أن يأتي بالنية مرة أخرى.

قال: "وتسن النية عند أول مسنوناتها" أي تسن النية عند أول مسنونات الطهارة.

يقول الشارح: "كغسل اليدين في أول الوضوء، إن وُجد قبل واجب أي قبل التسمية" يستحب الإتيان بالنية عند أول مسنونات الطهارة إن وجد ذلك المسنون قبل واجب كغسل اليدين لغير قائم من نوم الليل، فإنه لو كان قائماً من نوم الليل فهذا الغسل واجب، لكن غسل اليدين في أول الوضوء لمن ليس قائماً من نوم ليل ناقض لوضوء= مستحب، فإن وُجد هذا قبل التسمية في الوضوء أو الغسل يستحب الإتيان بالنية قبله؛ لتشمل النية مفروض الطهارة ومسنونها فيثاب على كل واحد منها؛ لأنه لو غسل يديه بدون نية أن تكون من الوضوء فإنه لا يثاب عليها، يعني كمن لم يغسلها؛ لأن "الأعمال بالنيات"، فيُستحب حينئذٍ أن يعيد غسلها بعد النية. وقوله: "كغسل اليدين في أول الوضوء" تابع فيه ما ذكره الحجاوي في الإقناع عندما قال عند أول مسنوناتها. وقال الخلوتي -رحمه الله- في حاشيته على المنتهى: "وذلك هو استقبال القبلة، فإنه يُستحب أن يكون بعد النية وقبل التسمية، وليس هو غسل اليدين كما وقع في عبارة الحجاوي" يعني أول المسنونات هو استقبال القبلة. ثم قال -رحمه الله-: "ويُسن استصحاب ذكرها أي تذكر النية" أي يسن تذكر النية، عرفنا أن النية يذكر فيها أمران:

- استصحاب الحكم بالألأ ينوي قطعها.
- واستصحاب الذكر بأن يظل متذكراً لها، مستحضراً لها بقلبه في جميع أفعال الطهارة. فهذا الاستصحاب -استصحاب الذكر- مسنون.

قال: "ويُسن استصحاب ذكرها أي تذكر النية في جميعها أي جميع الطهارة لتكون أفعاله مقرونة بالنية".

"ويجب استصحاب حكمها أي حكم النية بآلا ينوي" هذا معنى استصحاب الحكم: "بآلا ينوي قطعها حتى تتم الطهارة" لأنه لو نوى قطعها انقطعت.

"فإن عزيت عن خاطره لم يؤثر، وإن شك في النية في أثناء طهارته استأنفها إلا أن يكون وهما كالوسواس فلا يلتفت إليه ولا يضر إبطالها بعد فراغه ولا شكه بعده". يقول -رحمه الله- إن شك في النية في أثناء الطهارة يلزمه استئناف الطهارة لأن الأصل أنه لم يأت بها، فبني على الأصل، الأصل أنه لم يأت بالنية فمتى شك في وجودها فالأصل عدم وجودها.

وكذلك إذا شك في غسل عضو في أثناء طهارته فالأصل عدم غسله، إلا أن يكون هذا الشك وهماً كوسواس فلا يلتفت إليه.

"ولا يضر- إبطالها" أي إبطال النية بعد فراغه، فالشك بعد الفعل لا يؤثر كما قال الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- في منظومته:

والشك بعد الفعل لا يؤثر وهكذا إذا الشكوك تكثر

أو يك وهما نحو وسواس فدع لكل وسواس يحى به لكع

إذاً، إذا كان الشك بعد الفعل، بعد انتهاء العبادة -وهذا في الطهارة وفي الصلاة وغير ذلك- فلا أثر له، لا يلتفت الإنسان إليه، أما الشك في أثناء العبادة فإنه مَعُول عليه، والأصل عدم الفعل ما لم يكن الشك كثيراً، يكون الإنسان كثير الشك، يكون مصاباً بالوسواس مثلاً فهذا لا يبني على شكه.

فالمؤلف -رحمه الله- يقول: "ولا يضر- إبطالها" يعني إبطال النية "بعد فراغه" أي بعد فراغه من الطهارة؛ لأنه قد تمت الطهارة صحيحة، ولم يوجد ما يفسدها، وإبطالها بعد انتهائها لا يفسدها، لكن إبطالها في أثناءها يفسدها لأننا

عرفنا أنه يجب استصحاب حكمها بالألا يقطعها، فلا يضر إبطال الطهارة بعد فراغه منها، ولا يضر إبطال النية بعد فراغه، ولا يضر شكه في النية بعد فراغ الطهارة، هذه ثلاثة مسائل:

✓ لا يضر إبطال النية بعد الفراغ، لكن يضر في أثناءها.

✓ ولا يضر إبطال الطهارة بعد فراغه.

✓ ولا يضر - شكه في النية بعد فراغ الطهارة كسائر العبادات، أو شكه في الطهارة أيضًا بعده - أي بعد الفراغ من الطهارة - لا يضر لو شك في الطهارة، يعني في غسل عضو من الأعضاء أو في مسح عضو من الأعضاء بعد أن فرغ من الطهارة، فلا عبرة بهذا الشك، لكن إن شك في أثناءها - في أثناء الطهارة - يلزمه الاستئناف كما قال المؤلف - رحمه الله -: "إن شك في النية في أثناء طهارته استأنفها".

قال: "ولا يضر إبطالها بعد فراغه ولا شكه بعده" أي ولا شكه في النية أو في الطهارة بعد فراغه من العبادة، لا يضر شكه في النية بعد فراغ الطهارة، ولا يضر شكه في الطهارة - يعني فيغسل عضو أو في مسح عضو - بعد الفراغ من الطهارة، كما إذا شك في وجود الحدث أيضًا مع تيقن الطهارة، كل ذلك لا يلتفت إليه وكذلك إذا كان شخصًا مصابًا بالوسواس فلا يلتفت إلى هذا.

ثم قال المؤلف - رحمه الله -: "وصفة الوضوء" وهذا ما سنأخذه في الدرس القادم، ونكتفي بهذا القدر، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

نهاية الدرس الثالث عشر